الفصل الثاني عشر

التعاون العربي في قطاع السياحة

نظرة عامة

تعد السياحة واحدة من أهم مصادر الدخل في الاقتصاد الوطني للعديد من الدول العربية، حيث تمثل أحد أهم مكونات الصادرات الخدمية ذات التأثير الكبير في ميزان المدفوعات، كما أنها من الأنشطة التي تساهم بفعالية في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة إيرادات النقد الأجنبي. وتمثل السياحة صناعة متطورة ومتعددة الاتجاهات والتشابكات مع مجمل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

وعلى الرغم من امتلاك العالم العربي مقومات سياحية كبيرة يمكنها أن تؤهله لأن يكون من أكثر مناطق العالم جذباً للسياح إلا أن حصته من السياحة العالمية لا تتجاوز نسبة خمسة في المائة، وهي لا تتناسب مع ما يذخر به العالم العربي من ثروات طبيعية وثقافية وحضارية مختلفة. وقد أدرك العالم العربي أهمية قطاع السياحة في النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتخفيف معدلات البطالة، ووضع الاهتمام بالتعاون العربي في هذا المجال في مقدمة أولوياته.

تتعدد صور التعاون العربي في قطاع السياحة، حيث بدأت صور التعاون في المجال السياحي بإبرام الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية، تحولت بعد ذلك إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية، حيث تم إنشاء المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997 في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتعزيز السياحة العربية البينية، وتنمية قطاع السياحة في الدول العربية وتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية. ويتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة مع عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية لإنجاز مهامه.

وقد صاحب الاهتمام بقطاع السياحة والسفر في الدول العربية ارتفاع مستوى الاستثمار العام والخاص في مشاريع البنية الأساسية المرتبطة بالسياحة والتي تشمل الإقامة، الانتقال، الحدائق العامة، والمنتجعات. وتبذل الدول العربية جهوداً كبيرة لتيسير الاستثمار في هذه المجالات.

الوضع الراهن لقطاع السياحة بالدول العربية

بلغ إجمالي عدد السياح القادمين إلى الدول العربية عام 2005 ما يقدر بـ 51 مليون سائح، تركزوا في خمسة دول رئيسة تشكل في المتوسط حوالي 70 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية خلال السنوات الخمس الأخيرة. والدول العربية الخمسة هي: مصر، السعودية، تونس، المغرب، الإمارات. ويصعب ترتيب الأهمية النسبية لكل واحدة من الدول الخمس المذكورة نظراً لتغير ترتيبها من عام إلى آخر حسب حركة السياحة العالمية، إلا أنها تبقى كمجموعة في صدارة المقاصد السياحية العربية.

ووفقاً لإحصاءات منظمة السياحة العالمية فقد بلغ عدد السياح في منطقة الشرق الأوسط خلال عام 2005 حوالي 52.8 مليون سائح، تشكل 6.5 في المائة من إجمالي عدد السياح على مستوى العالم، ما يقل قليلاً عن حصة اسبانيا التي تصل إلى 6.9 في المائة من إجمالي أعداد السياح على مستوى العالم[1].

ويلاحظ خلال العقد الأخير النمو المتصاعد في أعداد السائحين لدولة الإمارات، حيث تطورت أعداد السياح القاصدين لها من 973 ألف سائح تمثل 8.7 في المائة من أعداد السياح الوافدين إلى الدول العربية عام 1990 إلى أكثر من 5.3 مليون سائح في نهاية عام 2003 تمثل 13.7 في المائة من جملة أعداد السياح في الدول العربية[2] خلال نفس الفترة. ويعود ذلك إلى الاهتمام البالغ لدولة الإمارات بالإنفاق على البنية الأساسية وتشجيع الاستثمار الخاص في المجال السياحي.

وعادة ما يشار إلى القدرات الاستيعابية للدول في مجال الجذب السياحي وتوفير الخدمات المختلفة للسائحين بمؤشر نسبة عدد السياح إلى عدد السكان. ونجد في الدول السياحية العريقة أن هذه النسبة تتجاوز 100 في المائة أي أن الدولة قادرة على استقبال عدد من السائحين على مدار العام أكثر من تعداد سكانها مع توفير كافة الخدمات لهم من إقامة وانتقالات وغذاء، وغيره. فنجد النسبة في فرنسا تبلغ 126 في المائة، إسبانيا 129 في المائة، النمسا 244 في المائة. أما على مستوى الدول العربية فقد تجاوزت هذه النسبة 100 في المائة في ثلاثة دول عربية خلال عام 2005، وهي البحرين (538.4 في المائة)، الإمارات (143.0 في المائة)، وقطر (114.7 في المائة)[3]. ويمكن ملاحظة أن ما يجمع بين هذه الدول الثلاثة هو أنها دول ينخفض فيها عدد السكان بشكل كبير إلى جانب كونها دول ذات مستويات دخول مرتفعة وإنفاق كبير على البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من تقديم خدمات لعدد أكبر بكثير من تعداد سكانها. أما بالنسبة لباقي الدول العربية فقد حققت هذه النسبة مستويات معقولة خاصة إذا ما قورنت بالنسبة على مستوى العالم. وتبقى هناك ثلاثة دول عربية تنخفض فيها نسبة عدد السياح إلى عدد السكان عن المتوسط العالمي (12.5 في المائة) وهي مصر (11.8

(1) UNWTO(2006): World Tourism Barometer.
(2) جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.
(3) جامعة الدول العربية (2007): مرجع سابق.

في المائة)، الجزائر (4.4 في المائة)، واليمن (1.5 في المائة) وتختلف أسباب انخفاض النسبة في الدول الثلاثة، فنجد في مصر أنه على الرغم من كونها تتبادل مع السعودية دائما المرتبة الأولى والثانية من حيث عدد السياح في الدول العربية كما تمتلك طاقة فندقية ضخمة تؤهلها لاستقبال أكثر من 38 في المائة من جملة أعداد السياح إلى الدول العربية إلا أن ضخامة حجم السكان بها (70.0 مليون نسمة) تساهم في خفض هذه النسبة. ومع ذلك فإن نسبة أعداد السياح إلى أعداد السكان في مصر مرشحة للارتفاع بشكل جيد خلال الفترة القادمة نظراً لأن معدل نمو أعداد السياح في مصر يفوق معدل نمو السكان فيها وكذلك تدفق الاستثمارات على قطاع السياحة فيها بشكل كبير. أما بالنسبة للجزائر فإن انخفاض النسبة يأتي من التركيز على السياحة مع الدول الأوروبية، وضعف تنويع المنتج السياحي، إضافة لبعض المشاكل الأمنية. وبالنسبة لليمن فإن ضعف البنية الأساسية ونقص الخدمات يلعب الدور الأساسي في انخفاض نسبة السياح إلى عدد السكان فيها، الجدول رقم (1).

الجدول رقم (1)
عدد السياح مقارنة بعدد السكان في بعض الدول العربية
2005

الدولة	عدد السكان بالمليون نسمة	السياحة		نسبة عدد السياح إلى عدد السكان في المائة
		العدد بالألف سائح	معدل النمو السنوي في المائة	
الأردن	5.5	2987	10.8	54.6
الإمارات	4.1	5871	12.3	143.0
البحرين	0.7	3914	10.9	538.4
تونس	10.0	6378	4.5	63.6
الجزائر	32.9	1443	10.7	4.4
السعودية	23.1	9100	10.6	39.4
سوريا	18.3	3368	15.2	18.4
عمان	2.5	1195	17.5	47.6
قطر	0.8	913	11.4	114.7
لبنان	3.9	1140	9.7	29.3
مصر	70.0	8244	11.1	11.8
المغرب	31.1	5843	8.4	18.8
اليمن	21.9	336	18.6	1.5
العالم	6449	806000	4.1	12.5

المصدر: جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.

توزيع أعداد السياح حسب جنسياتهم ودوافع السفر

يتفاوت توزيع السياح حسب التكتلات الاقتصادية من دولة عربية إلى أخرى وفقاً لعوامل القرب الجغرافي وتوافر خطوط المواصلات المنتظمة واختلاف دوافع السفر. حيث نجد في السعودية أن حوالي 70 في المائة من أعداد السياح ينتمون إلى دول عربية و 20 في المائة من دول آسيوية غير عربية ويتوزع الباقي على دول العالم بنسب مختلفة. بينما

يختلف الوضع في كل من تونس، المغرب، ومصر حيث تمثل السياحة الأوروبية أهمية كبرى لهذه الدول لتصل نسبة السياح الأوروبيين إلى نصف عدد السياح في تونس، 70 في المائة من عدد السياح في مصر، 85 في المائة من عدد السياح في المغرب[4]. ويعد ذلك أمراً طبيعياً بالنسبة لدول حوض البحر الأبيض المتوسط حيث تربطها بأوروبا علاقات الجوار الجغرافي وسهولة الانتقال ورخص التكلفة، كما أن القرب الجغرافي لدول المغرب العربي ومصر من دول أوروبا يجعلها مقصداً متميزاً لسياح اليوم الواحد وسياحة الأجازات التي تنتشر في أوروبا على نطاق واسع.

تظهر الإحصاءات الوطنية المتوفرة لعدد من الدول العربية، علماً بأنها لا تتوفر بالنسبة للدول كمجموعة، أن دوافع السفر للدول العربية بشكل عام تتركز في ثلاثة دوافع رئيسية هي :

- الراحة والترفيه والعطلات: حيث تصل نسبتها إلى 100 في المائة من جملة السياحة في المغرب، 91 في المائة في مصر، 73 في المائة في الجزائر، 72 في المائة في البحرين.
- الزيارة بهدف العمل التجاري والمهني: والتي تشكل 24 في المائة في الجزائر والسعودية، 17 في المائة في البحرين.
- زيارة الأصدقاء والأقارب: حيث تشكل 18.6 في المائة من حجم السياحة في سوريا، 14.5 في المائة في الأردن، 13.1 في المائة في السعودية.

أما عن السياحة بدافع الدين والحج فتمثل أهمية خاصة للسعودية بسبب وجود الأماكن الإسلامية المقدسة حيث تمثل السياحة لهذا الغرض 46.6 في المائة من جملة السياحة لديها. ونفس الشيء أيضاً نجده في فلسطين بسبب وجود العديد من الأماكن المقدسة للأديان السماوية الثلاثة حيث تمثل السياحة الدينية فيها 56.3 في المائة من جملة السياحة في فلسطين. وأخيراً نجد أن 19 في المائة من السياحة في سوريا تكون لأسباب دينية وهو راجع أيضاً لكثرة المساجد والآثار الإسلامية بها.

ويلاحظ أن السياحة بغرض العلاج الصحي أو الاستشفاء لا تشكل أهمية كبيرة في أي من الدول العربية، حيث تسجل الأردن أعلى نسبة لها وهي 3 في المائة من جملة أعداد السياح إليها كما تصل في سوريا إلى 1.9 في المائة، مصر 1.4 في المائة . وقد أدى نقص المياه الصالحة للشرب ومحدودية عدد الأطباء لكل 1000 من السكان والشكوى من المشاكل البيئية في بعض المناطق إلى ضعف نسبة الإقبال على السياحة لهذا الغرض في الدول العربية، هذا في الوقت الذي تتوفر فيه المقومات الطبيعية والثقافية لانتعاشها، الإطار رقم (1) والجدول رقم (2).

(4) جامعة الدول العربية (2007): مرجع سابق.

الإطار رقم: (1)
المواقع المدرجة على قائمة التراث العالمي لليونسكو

تضم قائمة التراث العالمي **World Heritage List** مواقع تقوم لجنة التراث العالمي في اليونسكو بترشيحها ليتم إدراجها ضمن برنامج مواقع التراث الدولية الذي تديره اليونسكو. هذه المعالم قد تكون طبيعية، كالغابات وسلاسل الجبال، وقد تكون من صنع الإنسان، كالبنايات والمدن.

انطلق هذا البرنامج عن طريق اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي والذي تم تبنيه خلال المؤتمر العام لليونسكو والذي عقد في 16 نوفمبر 1972. وقد صادق على الاتفاقية 185 دولة منذ توقيعها وحتى نوفمبر 2007.

يهدف البرنامج إلى تصنيف وتسمية والحفاظ على المواقع ذات الأهمية الخاصة للجنس البشري، سواء كانت ثقافية أو طبيعية. ومن خلال هذه الاتفاقية، تحصل المواقع المدرجة في هذا البرنامج على مساعدات مالية تحت شروط معينة.

بلغ عدد المواقع المدرجة في هذه القائمة حتى نوفمبر 2007، 851 موقعاً، منها 660 موقعاً ثقافياً و166 موقعاً طبيعياً و25 موقعاً يدخل ضمن الصنفين تغطي 141 دولة من الدول الأعضاء. ويعتبر كل موقع من مواقع التراث ملكا للدولة التي يقع ضمن حدودها، ولكنه يحصل على اهتمام من المجتمع الدولي للتأكد من الحفاظ عليه للأجيال القادمة. وتمتلك إيطاليا الرقم الأكبر في عدد المواقع التراثية وهو 40 موقعاً، أنظر الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) : المواقع التراثية في الدول العربية

الدولة وعدد المواقع	المواقع التراثية	نوع التراث	تاريخ إدراجه
الأردن (3)	البتراء	ثقافي	1985
	قصر عمره	ثقافي	1985
	أم الرصاص	ثقافي	2004
البحرين(1)	قلعة البحرين -- الميناء القديم وعاصمة دلمون	ثقافي	2005
تونس(7)	مدرج الجم	ثقافي	1979
	مدينة تونس	ثقافي	1979
	موقع قرطاج	ثقافي	1979
	الحديقة الوطنية اشكل	طبيعي	1980
	القيروان	ثقافي	1988
	مدينة سوسة	ثقافي	1988
	دوجا وثوجا	ثقافي	1997
الجزائر(7)	قلعة بن حماد	ثقافي	1980
	جميلة	ثقافي	1982
	وادي مزاب	ثقافي	1980
	تسالي ناجير	مختلط	1982
	تمقاد	ثقافي	1982
	تيبازا	ثقافي	1982
	قصبة الجزائر	ثقافي	1992
عمان (4)	قلعة بهلاء	ثقافي	1987
	المواقع الاثريه من الخفافيش والكتم والعين	ثقافي	1988
	ارض اللبان	ثقافي	2000
	الأفلاج نظم الري من عمان	ثقافي	2006
العراق (3)	مدينة الحضر	ثقافي	1985
	اشور قلعة شرقاط	ثقافي	2003
	مدينة سامراء الاثريه	ثقافي	2007
السودان (1)	جبل بركل وجزء من اقليم نباتان	ثقافي	2003

سورية (5)	مدينة دمشق القديمة	ثقافي	1979
	مدينة بصرى القديمة	ثقافي	1980
	جزء من بالميرا (تدمر)	ثقافي	1980
	مدينة حلب القديمة	ثقافي	1986
	قلعة صلاح الدين	ثقافي	2006
لبنان (5)	عنجر	ثقافي	1984
	بعلبك	ثقافي	1984
	بيبلوس	ثقافي	1984
	صور	ثقافي	1984
	قاديشا (الوادي المقدس)-غابة أرز الرب	ثقافي	1998
ليبيا (5)	الموقع الأثري سبرين	ثقافي	1982
	الموقع الاثري لبدة الكبرى	ثقافي	1982
	الموقع الاثري صبراتة	ثقافي	1982
	روك أحدث المواقع	ثقافي	1985
	البلده القديمة غادامس	ثقافي	1986
مصر (7)	أبو مينا	ثقافي	1979
	طيبة القديمة مع المدافن (نيكروبولس)	ثقافي	1979
	القاهرة التاريخية	ثقافي	1979
	ممفيس وبيكروباس- ميدان الهرم من الجيزه الى دهشور	ثقافي	1979
	الآثار النوبية من أبو سنبل الى فيله	ثقافي	1979
	منطقة سانت كاترين	ثقافي	2002
	وادي حيتان	طبيعي	2005
المغرب (8)	مدينة فاس	ثقافي	1981
	مدينة مراكش	ثقافي	1985
	كسار ايت بنت هادو	ثقافي	1987
	مدينة مكناس التاريخية	ثقافي	1996
	الموقع الاثري فولوبليس	ثقافي	1997
	مدينة تطوان (المعروفة سابقا باسم	ثقافي	1997
	مدينة الصويرة (موجادور سابقا مازاجان	ثقافي	2001
	البرتغاليه مدينة (القاهرة الجديدة)	ثقافي	2004
اليمن (3)	الجدران القديمة من مدينة شبام	ثقافي	1982
	مدينة صنعاء القديمة	ثقافي	1986
	مدينة زبيد التاريخية	ثقافي	1993

Source: UNESCO, World Heritage List, URL: http://whc.unesco.org/en/list

الإيرادات السياحية

ارتفع نصيب الدول العربية من الإيرادات السياحية العالمية من 2.3 في المائة خلال عام 2001 إلى 7.2 في المائة في عام 2005. ويرجع ذلك إلى ارتفاع متوسط إنفاق السائح في الدول العربية من 370 دولار أمريكي عام 2001 إلى 930 دولار أمريكي عام 2005 بزيادة نسبتها 300 في المائة، ويفوق هذا المتوسط مثيله العالمي الذي بلغ في نفس العام 843 دولار[5].

وفي جانب آخر، تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية عن إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم حسب جنسياتهم، إلى أن السعودية كانت الدولة العربية الوحيدة ضمن أهم 25 دولة في حجم إنفاق السائحين على مستوى العالم. حيث احتلت المركز 25 خلال عامي 2000 و2001 على التوالي، ثم تقدمت إلى المركز 15 على مستوى العالم في عام 2002. وقد بلغ إنفاق السائحين السعوديين في دول العالم 7.4 مليار دولار تمثل 1.6 في المائة من إجمالي إنفاق السائحين على مستوى العالم البالغ 474 مليار دولار في عام 2005. ومن المعروف أن قائمة أهم 25 دولة في إنفاق السائحين على مستوى العالم تتقدمها الولايات المتحدة الأمريكية ثم ألمانيا فإنجلترا واليابان وفرنسا.

(5) جامعة الدول العربية (2007): مرجع سابق.

التشغيل

تعد السياحة واحدة من أكبر القطاعات توليداً للوظائف في مجالات عديدة ومتنوعة، حيث تعتبر السياحة صناعة كثيفة العمالة، كما أن معدل خلق الوظائف في قطاع السياحة يعد أكثر سرعة من المعدلات السائدة في القطاعات الأخرى بنحو 1.5 مرة[6]. ويلعب النشاط السياحي دوراً هاماً في خلق فرص التوظيف سواء بشكل مباشر يتصل باستغلال المقاصد السياحية، أي داخل قطاع السياحة ذاته كالعمالة المخصصة للنقل السياحي، والإرشاد السياحي، وحماية السياح، وحفظ شؤونهم، أو بشكل غير مباشر، بالمساهمة في خلق فرص العمل بالقطاعات التي تمد السياحة باحتياجاتها من السلع والخدمات كالعاملين في البنية الأساسية، والزراعية، وتجارة المواد الغذائية، والرعاية الصحية.

وطبقاً لدراسات مكتب العمل الدولي، فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين 0.5 إلى فرصة عمل واحده لكل غرفة جديدة في فندق، ويرتفع هذا المعدل في الدول ذات الرواتب المنخفضة نسبياً ليصل إلى 1.5 أو أكثر. كما تقدر دراسات أخرى أن إضافة سرير جديد في فندق بتونس يساهم في توظيف سنوي لنحو 2.7 شخص في قطاع البناء والتجهيزات الأساسية (كأدوات المطبخ والمناضد وغيرها من المنقولات المنزلية) بالإضافة إلى خلق مزيد من فرص التوظيف من خلال مضاعف التشغيل. وأن إضافة غرفة جديدة لفندق في مصر تساعد في توفير 1.8 فرصة عمل، الشكل (1).

الشكل (1)
فرص العمل المباشرة وغير المباشرة
التي يوفرها القطاع السياحي في بعض الدول العربية كنسبة من إجمالي العمالة في الاقتصاد

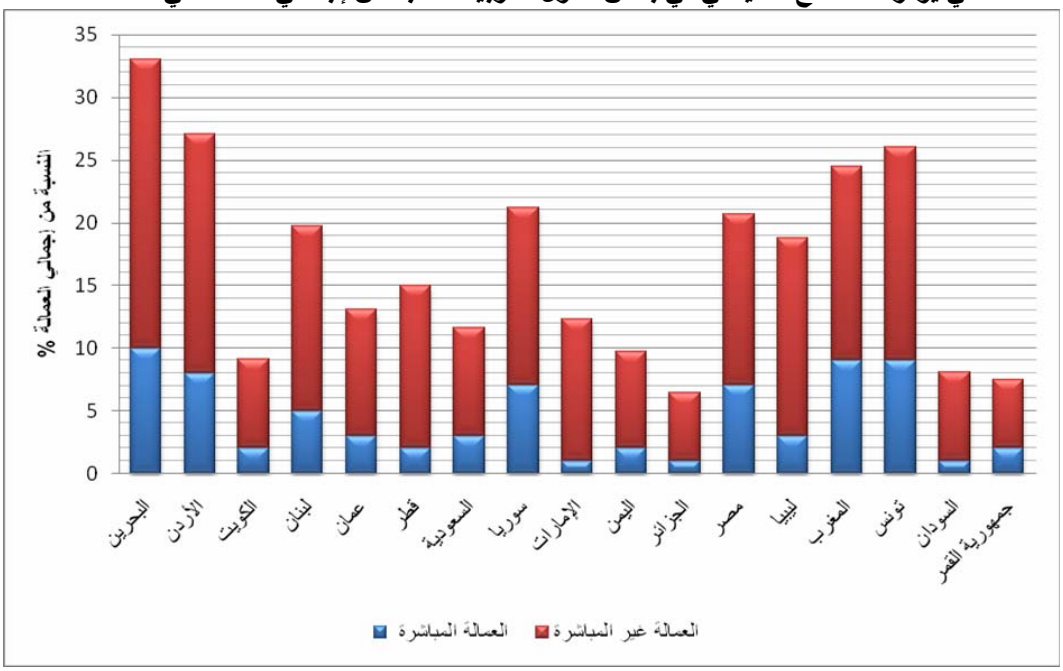

المصدر: الملحق (2/12).

(6) وفا، عبد الباسط(2005): التنمية السياحية المستدامة بين الاستراتيجية والتحديات العالمية المعاصرة، دار النهضة العربية، القاهرة.

أما عن التكلفة النسبية لخلق هذه الوظائف في قطاع السياحة مقارنة بقطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى فلا تتوافر بيانات تفصيلية عنها في الدول العربية، إلا إن الدراسات على مستوى دول العالم تتباين في تقدير هذه التكلفة النسبية. ففي حين تؤكد دراسات أن تكلفة خلق وظيفة في قطاع السياحة أقل منها في القطاعات الصناعية التقليدية الأخرى بنحو 20 مرة. وتشير دراسة للبنك الدولي أن تكلفة خلق فرصة عمل في المجال السياحي تتراوح بين 20 – 40 ألف دولار، وتعد تلك التكلفة أقل من تكلفة خلق فرصة عمل في بعض الصناعات الثقيلة (كصناعة الحديد والصلب، وصناعة الكيماويات)، لكنها أكثر ارتفاعاً من خلق فرصة العمل في الصناعات الصغيرة.

تتوقع منظمة السياحة العالمية أن يتمتع القطاع السياحي العالمي بنمو مستدام بواقع 4.3 في المائة سنويا خلال الفترة 2008-2017، وسيرافق هذا النمو زيادة في تشغيل الأيدي العاملة في هذا القطاع. وقد بلغ عدد العاملين الكلي في القطاع السياحي (مباشر وغير مباشر) 231.2 مليون عامل بما تمثل نسبته 8.3 في المائة من حجم العمالة العالمي وبشكل 12:1 من كل فرصة عمل عالمية. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد إلى 262.6 مليون فرصة عمل في عام 2017 محافظا على نسبته الحالية 8.3 في المائة من حجم العمالة العالمي و2:1 من كل فرصة عمل عالمية. ويلاحظ أن عدد العاملين مباشرة بالقطاع السياحي لعام 2007 بلغ 67.1 مليون أي ما نسبته 2.7 في المائة من إجمالي العمالة، ومن المتوقع أن يبلغ عدد العاملين مباشرة بالقطاع 86.8 مليون وظيفة في عام 2017 أي ما نسبته 2.8 في المائة من العدد الكلي للعاملين بهذه الصناعة.

الاستثمار

تتنوع مجالات الاستثمار السياحي وتتعدد أشكالها بحيث تشمل الاستثمار في بناء وتشغيل وتطوير الفنادق والمطاعم والملاهي ومراكز الاستشفاء ومراكز الرياضة والترويح والقرى السياحية والبواخر السياحية وسياحة المخيمات بالإضافة إلى المشروعات الكبرى مثل تخطيط المدن السياحية المتكاملة، هذا بالإضافة إلى شركات السياحة ووكالات السفر ووسائل النقل السياحي إلى غير ذلك.

وتتفاوت نسبة مساهمة الاستثمار السياحي في الاستثمار المحلي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير، حيث تشير إحصاءات منظمة السياحة العالمية لعام 2007 إلى ارتفاع نسبة الاستثمار السياحي إلى جملة الاستثمار المحلي في كل من السودان، الإمارات وليبيا حيث بلغت 32.9 في المائة، 30.6 في المائة و28.7 في المائة على التوالي، في حين تصل هذه النسبة أدنى مستوياتها في الجزائر 5.9 في المائة، البحرين 6.4 في المائة والسعودية 6.5 في المائة، وتأتي باقي الدول العربية في مكانة متوسطة بين المجموعتين.

ويمكن تقسيم الدول العربية وفقاً لنسبة مساهمة الاستثمار السياحي في إجمالي الاستثمار المحلي، ومعدل النمو السنوي للاستثمار السياحي ومقارنة المؤشرين بالمتوسط العالمي إلى أربعة مجموعات.

المجموعة الأولى : تضم كل من الإمارات، السودان، ليبيا، مصر، قطر، لبنان واليمن. وقد ساهمت الاستثمارات السياحية في هذه الدول مساهمات مرتفعة في الاستثمارات المحلية تفوق المتوسط المحقق عالمياً والبالغ 9.5 في المائة. وبالإضافة فقد حققت الاستثمارات السياحية لها معدلات نمو كبيرة تجاوزت أيضاً المتوسط العالمي البالغ 5.1 في المائة.

المجموعة الثانية : تضم كل من تونس، الأردن، المغرب وجمهورية القمر. وعلى الرغم من تحقيق الاستثمارات السياحية في هذه المجموعة لنسب مرتفعة في إجمالي الاستثمارات المحلية وأعلى من المعدلات العالمية، إلا أن معدل نمو الاستثمار السياحي بها جاء دون المحقق عالمياً.

المجموعة الثالثة : تضم كل من البحرين، الكويت، عمان، السعودية والجزائر. ولم تصل نسبة الاستثمارات السياحية إلى الاستثمار المحلي الإجمالي في هذه الدول إلى مستوى المتوسط المحقق عالمياً، لكن في الوقت ذاته فإن معدل نمو الاستثمار السياحي فيها جاء مرتفعاً بما يتجاوز المتوسط المحقق عالمياً.

المجموعة الرابعة : تضم سورية فقط حيث تنخفض نسبة الاستثمار السياحي إلى إجمالي الاستثمار عن المتوسط العالمي، كما ينخفض أيضاً معدل نمو الاستثمار السياحي فيها عن المتوسط العالمي، الشكل (2).

الشكل (2)
أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية لعام 2007

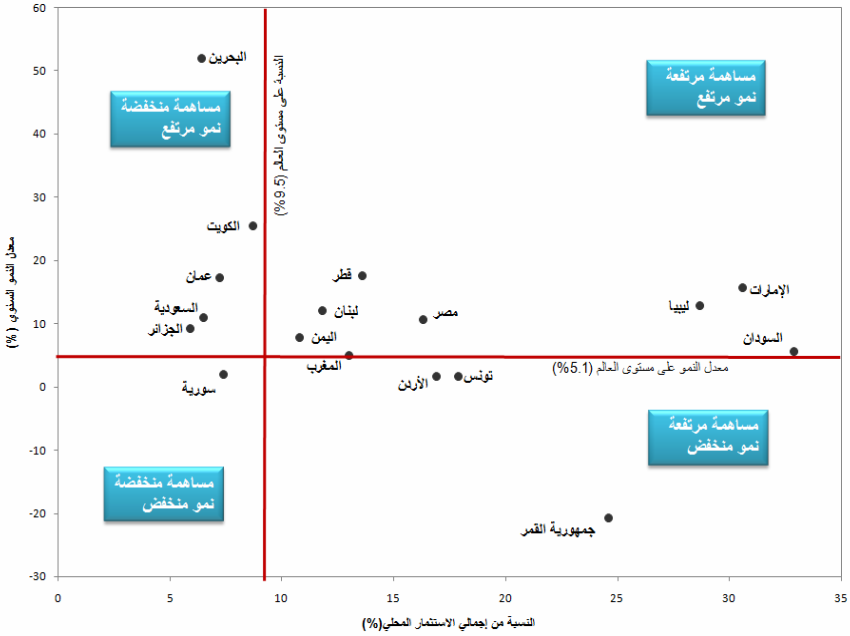

المصدر: الملحق (3/12).

الطاقة الفندقية

تتباين الطاقة الفندقية المتاحة في الدول العربية بشكل كبير حيث تزيد أعداد الفنادق عن الألف فندق في كل من السعودية (1049)، مصر (1031) والجزائر (1034)، في حين تقتصر على 35 فندقاً في قطر، و45 فندقاً في الكويت وتتفاوت الطاقة الفندقية في الدول العربية فيما بين المجموعتين .

لكن توزيع أعداد الفنادق حسب فئاتها يظهر بعداً آخر، حيث نجد أن توزيع الطاقة الفندقية في الدول العربية حسب فئاتها يختلف بشكل كبير وفقاً للوضع الاقتصادي للدولة وطبيعة السياح الوافدين إليها. نجد مثلاً أن الفنادق من فئة النجمتين والثلاثة نجوم نسبتها 73 في المائة من الطاقة الفندقية في السعودية وهو ما يتناسب مع طبيعة السياح القادمين إليها من حيث كونها في معظمها سياحة دينية على شكل أفواج كبيرة وخلال فترات محددة حيث تحرص على تخفيض تكلفة الإقامة قدر الإمكان. وبالمقارنة بالجزائر، التي تمتلك طاقة فندقية متقاربة في عددها مع السعودية، نجد أن 80 في المائة من الطاقة الفندقية بالجزائر يصنف في فئة أخرى والتي تتضمن المنتجعات والشاليهات وبيوت الشباب وهو أيضاً ما يتناسب مع كون معظم السياح الزائرين للجزائر هم من أوروبا والذين يقصدون الجزائر لزيارة اليوم الواحد وقضاء العطلات على السواحل. وتتميز كل من مصر والإمارات بتوزيع متكافىء للطاقة الفندقية على الفئات المختلفة لها، فيما ترتفع نسبة الفنادق المصنفة تحت بند (أخرى) في كل من المغرب والأردن، الشكل (3).

الشكل (3)
توزيع الطاقة الفندقية حسب فئات التصنيف الفندقي
لبعض الدول العربية في عام 2005

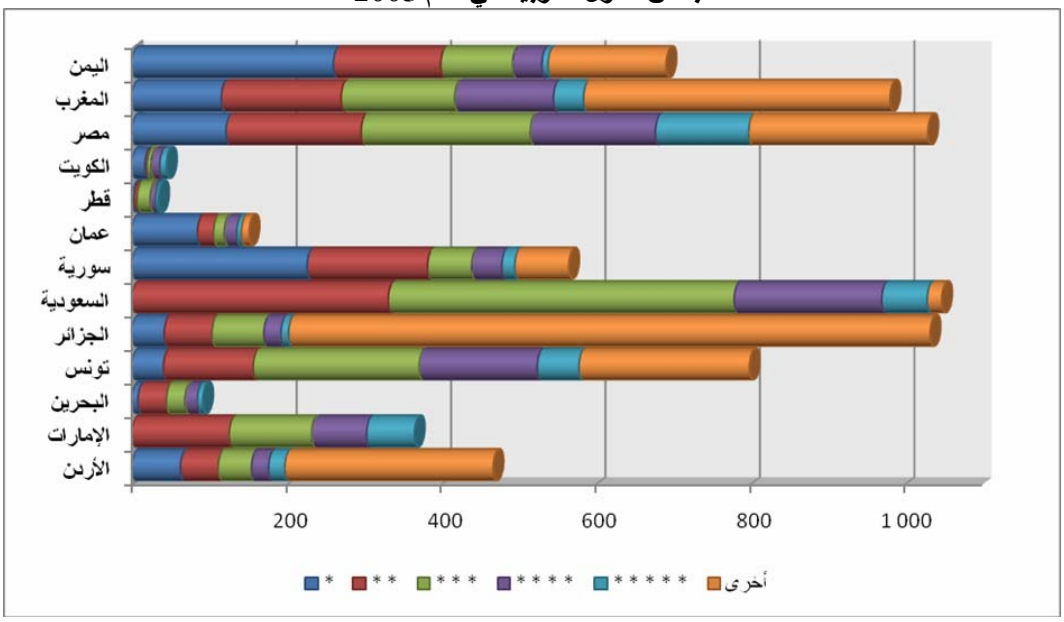

المصدر: الملحق (4/12).

أما عن نسبة إشغال الفنادق فإن الصفة المشتركة بين الدول العربية هي ارتفاع نسبة الإشغال كلما ارتفعت فئة التصنيف الفندقي أي أن نسبة الإشغال في فنادق الخمسة نجوم أكبر منها في الأربعة نجوم وهكذا لباقي الفئات. وتنطبق هذه الصفة على جميع الدول العربية المتاح عنها بيانات فيما عدا سوريا حيث أظهرت بياناتها ارتفاع نسبة الإشغال في الفنادق من فئة نجمة واحدة بشكل يفوق باقي الفئات.

وتتميز دولة الإمارات بتقارب نسبة إشغال الفنادق بفئاتها المختلفة في مدى ضيق ومرتفع (62-70 في المائة)، في حين يصل التباين في نسبة الإشغال بين فنادق النجمة الواحدة وفنادق الخمسة نجوم إلى أقصاه في الأردن (23-60 في المائة) وكذلك في البحرين (25-69 في المائة). ويرجع التفاوت الكبير بين نسب اشغال الفنادق من فئة النجمة الواحدة وفئة الخمسة نجوم في كل من الأردن والبحرين إلى طبيعة توزيع الطاقة الفندقية فيهما حيث تنخفض نسبة الفنادق من فئة الخمسة نجوم في الدولتين بشكل واضح 4.5 في المائة في الأردن، 7.6 في المائة في البحرين وفقاً لبيانات عام 2005، الشكل (4).

الشكل (4)
نسبة الإشغال الفندقي حسب فئات الفنادق
في بعض الدول العربية لعام 2005

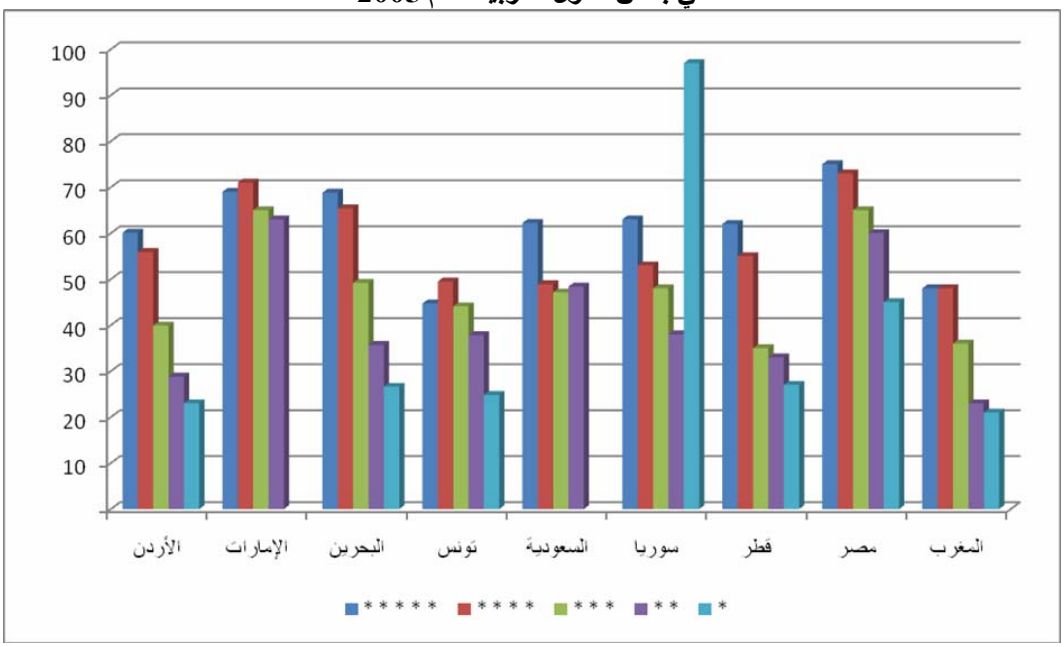

المصدر: الملحق (5/12).

تشابك قطاع السياحة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى

يتميز قطاع السياحة بوجود تشابكات وعلاقات ربط أمامية وخلفية مع العديد من قطاعات النشاط الاقتصادي الأخرى بسبب الطبيعة المركبة للسياحة والتي تشتمل على أنشطة عديدة تسهم في إخراج المنتج السياحي مثل أنشطة الفندقة،

المزارات، الإرشاد السياحي، ووكالات السياحة والسفر. هذا فضلاً عن الأنشطة الأخرى المرتبطة بالنشاط السياحي كأنشطة النقل، التجارة، الصحة، الترفية، ومعالجة النفايات. إذ تنبني صناعة السياحة على علاقة تشابك قطاعي (أمامي وخلفي)، تكسبها القدرة على حفز الاستثمار في قطاعات عديدة (صناعية وزراعية وتجارية وخدمية....) تقدرها بعض الدراسات بما يناهز السبعين نشاطاً. وتذكر تلك الدراسات أن عمق التشابكات الخلفية لقطاع السياحة يكون أكثر من التشابكات الأمامية وذلك بسبب الارتباطات الخلفية الواسعة للقطاع. وقد قدرت إحدى الدراسات مؤشر التشابك الخلفي لصناعة السياحة في مصر اعتماداً على جداول مدخلات ومخرجات القطاعات الاقتصادية المختلفة بـ (1.1) ، أما مؤشر التشابكات الأمامية فكان ضعيفاً بشكل ملحوظ (0.8)[7].

من ناحية أخرى، يصاحب خلق مناطق ومجتمعات سياحية جديدة توليد فرص عمل للسكان المحليين تسمح بالاستيطان الدائم لهم، فضلاً عن تخصيص جزء من موارد السياحة لتحسين ظروف حياتهم المعيشية (حفر الآبار لهم، وشق الطرق، وبناء المدارس، والمراكز الصحية)، لهذا قيل بأن السياحة تسبب في مناطق المقاصد السياحية استحداث بنية أساسية واسعة وتمدن واضح، وبالتالي يتميز النشاط السياحي بدرجة من التركيز تفوق النشاطات الاقتصادية الأخرى، مما يبرز أهميته كعامل للتنمية الإقليمية، ففي تونس ساهمت السياحة في نشأة وتوسع وتمدن مدن ساحلية عديدة وتوفير فرص عمالية كثيفة بها، وفى مصر حرصت الدولة على تدعيم بنية المناطق النائية التي تضم مقاصد سياحية تبلغ نحو 60 مقصداً من خلال زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية في سواحل البحر الأحمر وخليج العقبة وجنوب الوادي ومدينة الأقصر. وبشكل عام فإن للأنفاق السياحي انعكاسين ايجابيين على الدخل القومي :

انعكاس مباشر: يعزى إلى ما يمثله هذا الإنفاق من دخل مباشر لعناصر الإنتاج التي شاركت في تقديم المنتج ببنوده المختلفة، وهو ينقسم إلى قسمين رئيسيين: قسم يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاع السياحي، والأخر يخص عوامل الإنتاج الموظفة في القطاعات الموردة للقطاع السياحي، فقد لوحظ أن السائح ينفق في البلد المضيف ما بين : 15 2 ضعف ما ينفقه في موقع المقصد السياحي ذاته.

انعكاس غير مباشر: يتمثل في تنشيط الدورة الاقتصادية بالأثر المضاعف للأنفاق السياحي، والذي يطلق علية اصطلاح "المضاعف السياحي Tourism Multiplier" : ويتمثل في مجموع الدخول المتولدة بعد ذلك خلال دورات الإنفاق السياحي، ذلك أن الدخل الذي يحصل عليه الذين شاركوا في تقديم المنتج السياحي، سينفق جزء منه لتلبية احتياجاتهم الاستهلاكية من السلع والخدمات، ومن ثم دخول أخرى لمجموعة جديدة من أصحاب عناصر الإنتاج، ستقوم بدورها بإنفاق جزء من هذه الدخول على احتياجاتها الاستهلاكية، وهكذا تستمر دورة الدخل والإنفاق حتى يتلاشى أثر الإنفاق الأولى. كما أنها سبب لتوليد دخول عامة تساهم في تدعيم الاستثمارات العامة بفضل ما تسببه من زيادة الموارد الضريبية المفروضة على نشاط السياحة. وبطبيعة الحال، فإن التزايد النهائي في الدخل خلال دورة إنفاق مدتها سنة يكون أعلى من التزايد الأولى الذي ولده الإنفاق المباشر للسياح وهو يتراوح عادة بين 1.5 -3.5 مرة في السنة، الشكلان (5) و(6).

---

[7] وفا، عبد الباسط (2005): مرجع سابق.

الشكل (5)
نسبة مساهمة الناتج السياحي (المباشر وغير المباشر)
في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول العربية لعام 2007

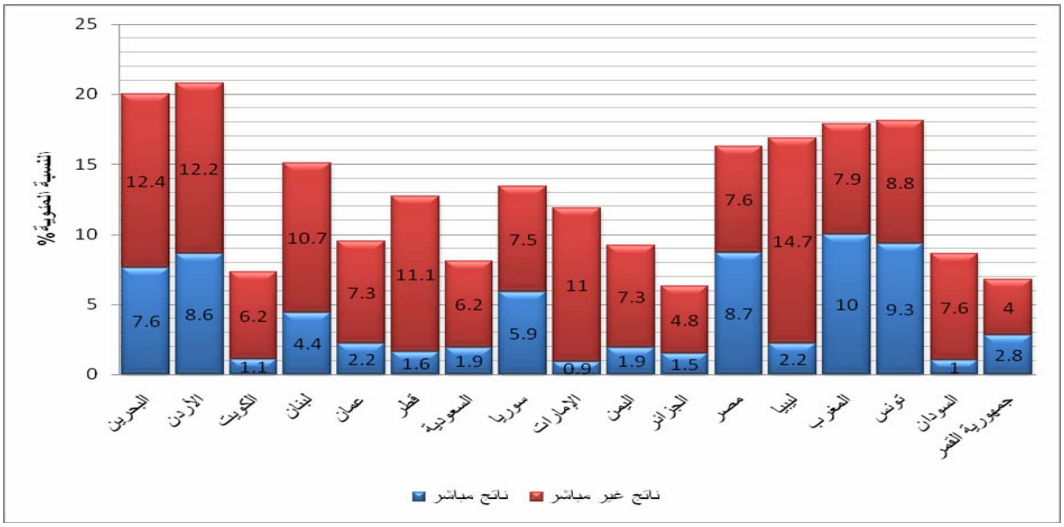

المصدر: الملحق (6/12).

الشكل (6)
مضاعف الناتج السياحي
في بعض الدول العربية لعام 2007

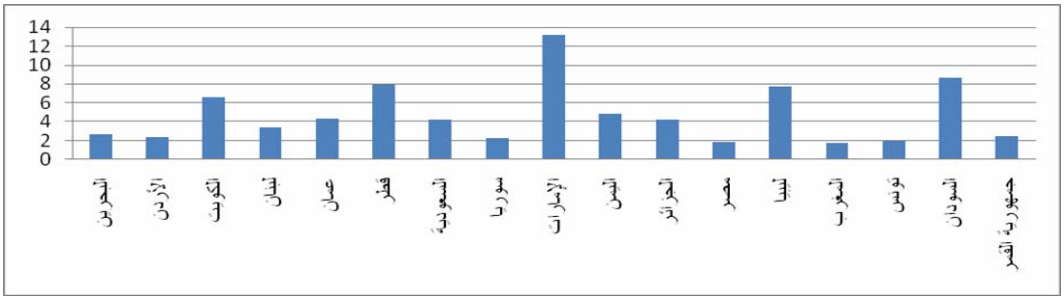

المصدر: الملحق (6/12).

كما تشير الدراسات أيضاً إلى تأثر موازنات الدول النامية مباشرة بالنشاط السياحي، إذ تتحصل عادة على 20 في المائة على الأقل من دخول السياحة : ضرائب غير مباشرة كالضرائب الجمركية وضرائب المبيعات على السلع والخدمات التي يشتريها السائح، والضرائب العقارية، وضرائب مباشرة على دخل المشروعات السياحية وعلى مرتبات العاملين بالقطاع، ورسوم كتلك المفروضة في المطارات على الهبوط والصعود، والحصول على التأشيرة، ورسوم المزارات والمتاحف والمواقع التاريخية والمنتزهات الطبيعية، ورسوم الفنادق والمطاعم السياحية، والخدمات العامة، الكازينوهات، وأماكن اللهو، ومنح حق الصيد، ورسوم التراخيص بمزاولة المهن والأعمال المتصلة بالسياحة. ويذكر أن قطاع السياحة يعد المصدر الأول للإيرادات الضريبية في بعض الدول.

تحرير خدمات السياحة في إطار اتفاقية تحرير تجارة الخدمات (GATS)

تغطي الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) 12 قطاعاً خدمياً، من بينها قطاع السياحة والسفر الذي يمثل القطاع رقم 9 في الاتفاقية. وعلى الرغم من تخصيص الاتفاقية ملاحق لقواعد تحرير التجارة في أربعة قطاعات خدمية رئيسية تشمل الخدمات المالية، النقل الجوي، الاتصالات، انتقال العمالة، إلا أنها لم تخصص ملحقاً مستقلاً لقطاع السياحة وقد طالبت دول عديدة بذلك بالإضافة إلى منظمة السياحة العالمية.

تشير إحصاءات منظمة التجارة العالمية إلى أن قطاع السياحة هو أكبر قطاع من حيث عدد الدول التي قدمت التزامات من بين قطاعات الخدمات المختلفة حيث قدمت 128 دولة من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (تمثل 86 في المائة من إجمالي الدول الأعضاء) التزاماتها في قطاع السياحة والسفر. وقد تعهدت الدول العربية الأعضاء في المنظمة بالالتزامات العامة، والالتزامات المحددة في مجال السياحة والسفر وهي تختلف من دولة إلى أخرى. وبوجه عام وضعت الدول العربية محددات على النفاذ إلى الأسواق والمعاملة الوطنية. كما أن نسبة كبيرة من هذه الدول لم تقدم التفاصيل الضرورية في جداول التزاماتها. وباستثناء مصر التي قدمت تفاصيل في جدول التزاماتها في خدمات السياحة والسفر، فإن باقي الدول إما لم تقدم التزامات في خدمات السياحة ككل كمملكة البحرين، أو لم تقدم التزامات في بعض القطاعات الفرعية، أو لم تقدم أي تفاصيل حول الالتزامات، الجدول رقم (3).

وعلى الرغم من حاجة الدول العربية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كافة القطاعات الاقتصادية، إلا أن التزاماتها في النفاذ إلى الأسواق فيما يتعلق بالوسيط الثالث من وسائط توريد الخدمات، وهو التواجد التجاري، تظهر وجود محددات على الوجود التجاري لخدمات الفنادق والمطاعم ووكالات السفر ومنظمي الرحلات والإدارة السياحية، كما وضعت الأردن ومصر محددات على خدمات التزويد بالأطعمة في المطارات.

الجدول رقم (3)
الالتزامات المحددة في خدمات السياحة في بعض الدول العربية

الدولة	القطاعات الفرعية للسياحة والسفر			
	الفنادق والمطاعم	وكالات السفر ومنظمو الرحلات	الإرشاد السياحي	خدمات أخرى
الأردن	√	√	×	×
الإمارات	√	×	√	×
تونس	√	√	×	×
السعودية	√	√		
سلطنة عمان	√	√	×	×
قطر	√	×	×	×
الكويت	√	√	√	×
مصر	√	√	√	√
المغرب	√	√	√	√

المصدر: منظمة التجارة العالمية.

تنافسية السياحة في الدول العربية

تمثل التنافسية بمفهومها العام معياراً لتقييم الأداء النسبي للدول مقارنة بغيرها من دول العالم وذلك للوقوف على جوانب الضعف والقوة لها في مجال المقارنة، وقد اهتمت كثير من المؤسسات الدولية بإعداد تقارير عن مستوى تنافسية الدول في مجالات اقتصادية عديدة كان أحدثها مجال السياحة والسفر حيث أطلق المنتدى الاقتصادي العالمي تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في عام 2007 ليفتح الباب أمام تقييم إنجازات دول العالم في هذا المجال ووضعها في ترتيب تنازلي حسب معايير محددة. وعلى الرغم مما قد يوجه إلى التقرير من أوجه نقد في منهجيته أو درجة شموليته، إلا أن من المفيد تناول ما يخص الدول العربية في هذا التقرير باعتباره التقرير الدولي الأول في هذا المجال، الإطار (2).

يقيس المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر العوامل والسياسات المحفزة على تطوير هذا القطاع في دول العالم، والتي تشمل القواعد الأساسية والأنظمة، والظروف والجهود البيئية، السلامة والأمن، الخدمات الصحية والنظافة، أولويات السياحة والسفر، البنية التحتية للنقل الجوي والبري، البنية التحتية للسياحة، البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، تنافسية الأسعار، رأس المال البشري، مفهوم السياحة الوطنية، والمصادر الطبيعية والثقافية[8].

ويمكن عرض نتائج هذا المؤشر خلال عام 2007 لثلاثة من الدول العربية هي الإمارات، تونس، ومصر. حيث حققت الإمارات ترتيباً متقدماً (18) بين دول العالم في عام 2007، والأول على الشرق الأوسط والدول العربية. في حين حققت الإمارات ترتيباً متأخراً بعض الشيء فيما يتعلق بالموارد الطبيعية والثقافية (80)، إلا أنها عوضت ذلك بتحقيق ترتيب متقدم في مجالات أخرى. حيث كان ترتيبها الثالث على مستوى العالم من حيث تقديرها لدور السياحة National Tourism Perception وذلك بسبب السلوكيات الإيجابية لمواطنيها تجاه السياح وحرص الدولة على جذبهم. كما أنها حققت ترتيباً متميزاً من حيث المنافسة السعرية (8) وذلك بسبب انخفاض الرسوم على تذاكر الطيران وعلى دخول المطارات وانخفاض الضرائب بشكل عام، هذا بالإضافة إلى انخفاض أسعار الوقود داخل الدولة. أما فيما يتعلق بأولوية قطاع السياحة لدى الحكومة فقد كان ترتيبها (4) كما كان لحملاتها الترويجية المتميزة السبق على كافة دول العالم التي تناولها المؤشر.

تأتي تونس في المرتبة الأولى بين دول العالم فيما يتعلق بأولويات السياحة والسفر لدى الدولة، يليها في الترتيب سنغافورة ثم إسبانيا. يأتي ذلك بسبب ارتفاع الإنفاق الحكومي على قطاع السياحة واتباع سياسة ترويجية فعالة، والمشاركة الفاعلة في المعارض السياحية الدولية. كما جاء تمتع تونس بالأمن من العنف والإرهاب سبباً في تقدمها في هذا المجال (14).

(8) World Economic Forum (2007), Travel and Tourism Competitiveness Report 2007, Ed. By; J. Blanke and Th. Chiesa. Geniva.

أما عن مصر فعلى الرغم من غناها الحضاري والثقافي إلا أن ترتيبها جاء متأخراً بين دول العالم (58). ففي حين حققت مصر ترتيباً متقدماً في المنافسة السعرية (5) بفضل الانخفاض النسبي للأسعار فيها عن باقي دول العالم. إلا أن البنية الأساسية لا تزال متواضعة خاصة فيما يتعلق بالسياحة، مما أدى إلى تأخر ترتيبها (85).

الإطار رقم (2)
مؤشر تنافسية السياحة والسفر

أصدر المنتدى الاقتصادي العالمي world Economic Forum في مارس 2007 تقريره الأول عن تنافسية السياحة والسفر في العالم، وتبرز أهمية التقرير في كونه يصنف الدول في مؤشر يعبر عن مدى توافر البيئة الداعمة للسياحة من حيث النظم والإجراءات والبنية التحتية والموارد الطبيعية والبشرية...إلخ.

يتكون المؤشر الكلي لتنافسية السياحة والسفر Travel and Tourism Competitiveness Index(TTCI) من ثلاثة مؤشرات فرعية كما يلي:

1. الإطار التنظيمي.
2. بيئة الأعمال والبنية الأساسية.
3. الموارد البشرية والثقافية والطبيعية.

وتحتوي هذه المؤشرات الفرعية بدورها على 13عنصر تمثل محاور لتقييم السياحة في دول العالم (أنظر هيكل المؤشر). وقد تم حساب المؤشر باستخدام بيانات إحصائية تم تجميعها من مصادر دولية ووطنية عديدة بالإضافة إلى بيانات مسحية حول انطباعات المجلس التنفيذي للمنتدى تغطي 124 دولة على مستوى العالم من بينها عشرة دول عربية فقط.

يحسب المؤشر باستخدام معادلة لتحويل البيانات الخام ووضعها في مدى 1-7، تأخذ المعادلة الشكل التالي :

$$1 + \left(\frac{\text{قيمة المؤشر للدولة} - \text{أقل قيمة في العينة}}{\text{أكبر قيمة في العينة} - \text{أقل قيمة في العينة}} \right) \times 6$$

حيث تشير أقل قيمة في العينة وأكبر قيمة في العينة إلى أسوأ وأفضل أرقام تحققت على مستوى الدول في هذا المؤشر.

ويتم حساب قيم المؤشرات الفرعية كمتوسطات غير مرجحة لجميع القيم، كما يحسب المؤشر العام أيضاً كمتوسط غير مرجح للمؤشرات الفرعية.

هيكل مؤشر تنافسية السياحة والسفر

المصدر:
http://www.weforum.org/en/initiatives/gcp/TravelandTourismReport/index.htm.

العمل العربي المشترك في قطاع السياحة

تتعدد صور التعاون العربي في قطاع السياحة حيث بدأت صور التعاون في المجال السياحي بانتشار الاتفاقيات السياحية الثنائية بين عدد كبير من الدول العربية، تحولت بعد ذلك إلى تعاون متعدد الأطراف في إطار جامعة الدول العربية. وفيما يلي نعرض ما تم تحقيقه في جوانب التعاون العربي في قطاع السياحة.

الاتفاقيات العربية الثنائية للتعاون في قطاع السياحة

عقدت الدول العربية أكثر من 40 اتفاقية سياحية بينية في إطار ثنائي أو ثلاثي لدعم وتشجيع السياحة العربية وقد صاحب هذه الاتفاقيات مجموعة بروتوكولات وملاحق كما تعرضت للتجديد والتطوير حتى تواكب الأسس والمبادئ والقرارات والإعلانات الصادرة عن المؤتمرات والمنظمات الدولية العاملة في مجال تشجيع التعاون السياحي. وقد كان أكبر عدد من الاتفاقيات السياحية من نصيب مصر التي عقدت 11 اتفاقية ثنائية مع دول عربية مختلفة.

تنبثق عن الاتفاقيات السياحية الثنائية أمانة فنية دائمة تتولى إعداد برامج الاجتماعات الدورية والدعوة لها ومتابعة تنفيذ بنود الاتفاقية. وعادة ما تشكل لجان فنية متخصصة لدراسة ومتابعة موضوعات محددة كالاستثمار أو التعليم والتدريب أو تيسير الإجراءات أو الترويج السياحي ..إلخ.

تتمثل أهم أحكام الاتفاقيات السياحية البينية العربية في تبادل الخبرات السياحية والمعلومات والإحصاءات والتدريب والتأهيل والمشاركة في المؤتمرات والندوات المتخصصة في هذا المجال، بالإضافة إلى توحيد القوانين والتشريعات والأحكام والضوابط السياحية ووضع أسس مشتركة للمصطلحات والتصنيفات للخدمات السياحية والمنشآت والحفاظ على البيئة والتراث والثروات والموارد السياحية الطبيعية والتراثية، كما تهدف إلى تبسيط إجراءات تنقل السياح من خلال تسهيل منح تأشيرات الدخول وتيسير الإجراءات الجمركية والمالية والإدارية والمصرفية، ووضع خطط وسياسات سياحية مشتركة واستمرار التشاور لحل المشكلات السياحية الطارئة، بالإضافة إلى العمل على تنسيق السياسات السعرية والترويج السياحي والدعاية والإعلان والتسويق المشترك وتنسيق المواقف في المؤتمرات والمحافل السياحية الدولية.

جهود التنمية السياحية في إطار جامعة الدول العربية

المجلس الوزاري العربي للسياحة : أنشأ المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 1997 في إطار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وتولى أمانته قطاع الشؤون الاقتصادية، وتركزت أهدافه في تعزيز السياحة العربية البينية، وتنمية قطاع السياحة بالدول العربية لتعظيم مساهمته في التنمية المستدامة الشاملة الاقتصادية والاجتماعية. كما استهدف جذب مزيد من السياحة العالمية إلى المنطقة العربية وزيادة نصيب تلك المنطقة من العوائد السياحية العالمية. وتساعد المجلس

في أعماله لجنة تنفيذية تضم ممثلين لجميع الدول العربية من كبار المختصين بالقطاعين الحكومي والخاص بما يتيح مجالاً للتفاعل المطلوب بين الأجهزة الرسمية المنظمة والمشرعة لقطاع السياحة والقائمين على النشاط السياحي والاستثمارات السياحية.

يتعاون المجلس الوزاري العربي للسياحة مع عدد من المنظمات والاتحادات العربية والدولية لإنجاز مهامه، كمنظمة السياحة العالمية والمنظمة العربية للسياحة والاتحاد العربي للفنادق والسياحة واتحاد الكتاب السياحيين العرب والاتحاد العربي للنقل الجوي، والاتحاد العربي للنقل البري ولجنة السياحة الخليجية والاتحاد العربي للمعارض والمؤتمرات الدولية وغيرها من الأجهزة والمؤسسات ذات الصلة بأهداف المجلس.

قام المجلس الوزاري العربي للسياحة بممارسة أنشطته وفقاً لخطط عمل ثلاثية تغطي عدة محاور: محور التنمية والتمويل والاستثمار السياحي، محور الترويج والتسويق، محور المعلومات والإحصاءات، محور التعاون الدولي، محور تسهيلات حركة السياحة العربية البينية، محور تحرير تجارة الخدمات السياحية، محور التكامل الاستثماري، ومحور الجودة السياحية. وقد وضع المجلس الوزاري العربي للسياحة تصوراً لأشكال التنسيق العربي في مجالات الترويج والتنشيط والتسويق بما يحقق المصالح المشتركة، ومن بين تلك الأشكال إقامة المعارض والأسواق السياحية العربية المشتركة، الحضور العربي المشترك في المعارض والأسواق الدولية، والتنسيق بين مكاتب السياحة العربية في الدول والأسواق الأجنبية. وقد شهد عام 2007 إقامة أول معرض مشترك للسياحة البينية على هامش الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للسياحة، وتجرى دراسة المشاركة الجماعية في بورصة برلين السياحية الدولية تحت مظلة جامعة الدول العربية توحيداً وتنسيقاً لجهود الترويج العربية.

ومن جانب آخر،تم إعداد فيلم إعلامي حول مقومات الجذب السياحي في البلدان العربية، وأنشئ موقع عربي مشترك على شبكة الانترنت الدولية تحت اسم دليل السياحة العربية للترويج والتنشيط السياحي. وتصدر أمانة المجلس أعداداً متتالية من النشرة الإحصائية السياحية للدول العربية، وهي تعد مرجعاً أساسياً تتم الاستفادة منه في عمليات التخطيط فيما يخص العرض والطلب السياحيين في كل بلد على الرغم من حاجتها إلى مزيد من التطوير والتعاون من قبل الجهات المعنية بالإحصاءات السياحية في الدول العربية.

تناول المجلس الوزاري العربي للسياحة عدداً من القضايا السياحية الهامة مثل معايير تصنيف الفنادق والمنشآت السياحية التي تم تشكيل فريق في إطار المجلس لوضعها وإتاحتها للدول الأعضاء للاسترشاد بها. وموضوع إدارة الأزمات السياحية الناتجة عن الإرهاب والكوارث الطبيعية وأتخذ قرارات بإجراءات مؤقته تعالج الآثار السلبية لتلك الأزمات على القطاع السياحي والعاملين فيه مثل إعفاء المؤسسات السياحية من الضرائب أو التخفيف منها، ووضع برامج مكثفة لمناسبات سياحية ومهرجانات واحتفاليات، والتحفيز على تقديم عروض خاصة للرحلات (السفر والإقامة)، وتشديد الرقابة على جودة الخدمات السياحية، وتتم تلك الإجراءات تحت إشراف كيانات تنسيقية عليا داخل كل قطر.

المنظمة العربية للسياحة: بدأت فكرة المنظمة العربية للسياحة في اجتماعات المجلس الوزاري العربي للسياحة كمظلة للقطاع الخاص العربي في هذا المجال. وقد تم إقرار المنظمة من قبل المجلس الوزاري العربي للسياحة في عام 2006 واتخذت من مدينة جدة السعودية مقراً لها. وتسعى المنظمة إلى تحقيق عدد من الأهداف التي من بينها:

- تعظيم العوائد الاقتصادية للسياحة في الدول العربية.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمعات المحلية في عملية التنمية السياحية.
- اعتماد قطاع السياحة كأداة فاعلة لتحسين دخل المواطن والحد من الفقر والبطالة.
- تعزيز مبدأ الشراكة في الإدارة الوطنية للسياحة.
- رفع كفاءة البناء المؤسسي لقطاع السياحة في الدول العربية.
- وضع وقيادة سياسات التسويق والترويج السياحي للدول العربية.

تم قبول عضوية المنظمة العربية للسياحة كعضو منتسب بمنظمة السياحة العالمية في عام 2006. ويتوقع أن يساهم ذلك في خدمة القطاع السياحي العربي والرقي به من خلال التعاون في النواحي التقنية والاستفادة من خبرات منظمة السياحة العالمية في تنفيذ بعض الدراسات والمشاريع للدول العربية. وتتبنى المنظمة حالياً نظام السياحة الصادر عن منظمة السياحة العالمية وتتولى تعميمه على كافة الدول الأعضاء.

وقد وقعت المنظمة مجموعة من الاتفاقيات في مجالات مختلفة منها تأسيس مصرف سياحي، إطلاق موسوعة السياحة العربية، تدريب الكوادر السياحية العربية، إنشاء شركة للاستثمارات السياحية، وإطلاق موقع (إجازتي) على شبكة الإنترنت بالإضافة إلى توقيع بروتوكول تعاون بين المنظمة وقناة السياحة العربية لتفعيل دور الإعلام السياحي العربي وإنتاج برامج حول السياحة العربية البينية والدولية. كما أطلقت المنظمة أول مشاريعها الداعمة لتنمية السياحة العربية والمتمثل في الصندوق العربي السياحي برأسمال خمسمائة مليون دولار بتحالف مع شركتين استثماريتين عربيتين وينص نظامه الأساسي على استقلال الذمة المالية وفتح باب الاكتتاب للأفراد ويهدف الصندوق إلى إيجاد حلول لمشاكل التمويل للمشروعات السياحية العربية وتوفير السيولة لها.

أثر التعاون العربي على السياحة العربية البينية

أدى انتشار ظاهرة التكتلات الإقليمية على مستوى العالم إلى بروز انعكاساتها على قطاع السياحة في العالم حيث يمكن القول بأن للتكتلات الاقتصادية آثار خلق للسياحة وتحويل للسياحة على غرار ما لهذه التكتلات من آثار على التجارة. فقد أظهرت إحصاءات منظمة السياحة العالمية أن أكثر من 75 في المائة من حجم حركة السياحة العالمية يتم داخل التكتلات الاقتصادية. ويتوقع أن تزداد هذه النسبة مع توجه التكتلات الإقليمية نحو إزالة العقبات التي تواجه السياحة البينية وانتشار موجة الحوافز السياحية المقدمة لمواطنيها كالتأشيرة السياحية المشتركة التي تسمح بالدخول إلى مختلف دول التكتل (كدول الاتحاد الأوروبي).

ويرى الخبراء أن حركة السياحة الدولية التي كانت نشطة بين الشمال والجنوب في فصل الشتاء تعرضت لتغير ملحوظ خلال السنوات الأخيرة لصالح التركز السياحي البيني بنسبة تبلغ 93.3 في المائة. تشير بيانات السياحة العربية البينية إلى تواضع نسبتها التي تراوحت بين 37- 46 في المائة من إجمالي السياحة العربية خلال الفترة 1995- 2005، وذلك مقارنة بنظيرتها في الأقاليم الأخرى، حيث بلغت نسبة السياحة البينية في أوروبا 88 في المائة، وفي شرق آسيا والباسيفيك نحو 79 في المائة. وقد بلغت نسبة السياحة البينية العربية أعلى مستوياتها في عام 2002 في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 بسبب اتجاه السائحين العرب لتفضيل قضاء عطلاتهم داخل المنطقة العربية.

تتباين أعداد السياح العرب القادمين للسياحة في بعض الدول العربية كما يتباين متوسط مدة إقامتهم، والذي يتراوح ما بين 3.6 و1.1 يوماً عدا مصر وسوريا واليمن 13.1 و6.3 و6.1 على التوالي لعام 2005. ومع أن مصر والإمارات حققتا أكبر أعداد من السائحين العرب بلغ 1.7 و 1.6 مليون سائح على التوالي، إلا أن الأهمية النسبية للسياحة العربية كانت الأعلى من حيث عدد السياح والليالي السياحية في كل من السعودية واليمن حيث بلغت 72.9 في المائة للسعودية و71.7 في المائة لليمن، الشكل رقم (8).

الشكل (8)
الأهمية النسبية للسياحة العربية
في بعض الدول العربية لعام 2005

أ- أعداد السياح العرب (بالألف)

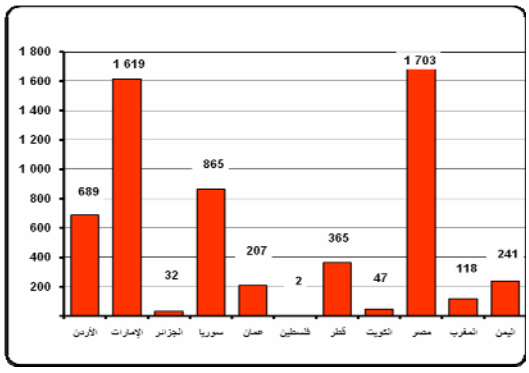

ب- متوسط فترة بقاء السائح (ليلة)

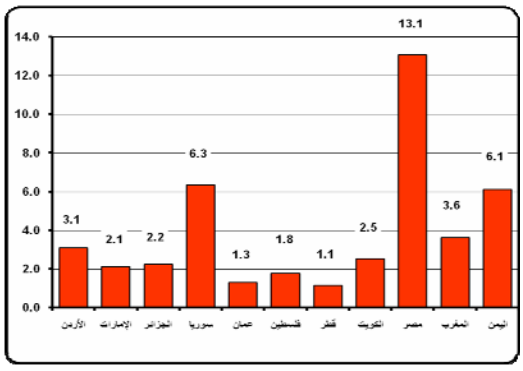

ج- الأهمية النسبية للسياحة العربية البينية

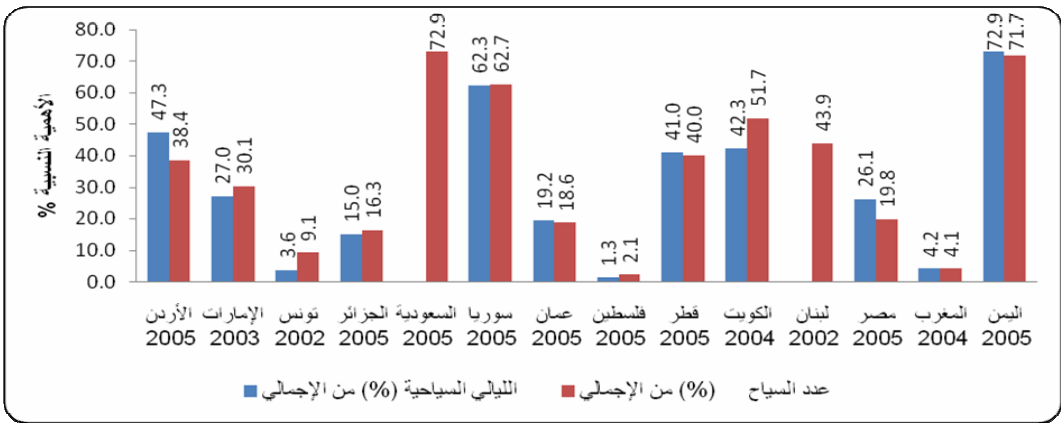

المصدر : الملحق(9/12).

أما عن دوافع السفر لدى السائحين العرب في الدول العربية فلا يوجد اختلاف واضح عنها في باقي السياح كما سبق الإشارة. بمعنى أن الزيارة بدافع الراحة والترفيه والعطلات تمثل الدافع الأول في معظم الدول العربية بنسب متفاوتة من 7 إلى 91 في المائة. يليها دافع زيارة الأقارب والأصدقاء بنسب من 17 إلى 25 في المائة. ثم الزيارة بدافع العمل التجاري والمهني بنسب من 3.5- 22 في المائة. وتبقى الزيارة بدافع الحج والدين من أهم دوافع السفر إلى السعودية بنسبة 39 في المائة من جملة السياح العرب، الشكل رقم (9).

الشكل (9)
الأهمية النسبية لدوافع سفر السياح العرب إلى بعض الدول العربية
خلال سنوات مختلفة

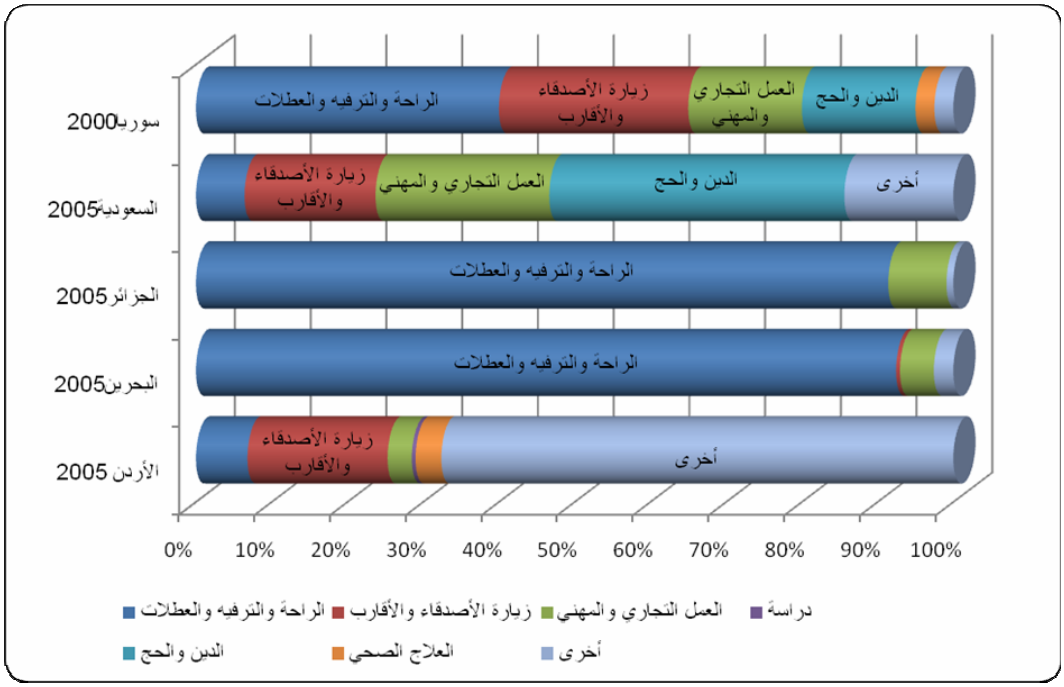

المصدر: الملحق (10/12).

ملحق (1/12) : توزيع السياح حسب دوافع السفر

(% نسبة منوية)

	الأردن 2006	البحرين 2006	الجزائر 2006	السعودية 2006	سوريا 2001	فلسطين 1999	مصر 2003	المغرب 1999
الراحة والترفيه والعطلات	14.5	72.9	73.2	4.9	44.8	29.0	91.2	100.0
زيارة الأصدقاء والأقارب	14.5	1.7	0.0	13.1	18.6	0.6	0.0	0.0
العمل التجاري والمهني	3.8	17.3	24.6	24.2	12.6	12.9	1.3	0.0
العلاج الصحي	3.0	0.0	0.0	0.0	1.9	0.6	1.4	0.0
الدين والحج	0.0	0.0	0.0	46.6	19.0	56.3	0.0	0.0
الدراسة والتدريب	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.5	0.0
أخرى	63.7	8.1	2.2	11.2	3.1	0.7	5.5	0.0
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جامعة الدول العربية (2007)، النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.

ملحق (2/12) : فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي يوفرها القطاع السياحي في بعض الدول العربية (2007)

الدولة	العمالة المباشرة		العمالة المباشرة وغير المباشرة	
	عدد المشتغلين بالألف	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد (%)	عدد المشتغلين (بالألف)	النسبة من إجمالي المشتغلين في الاقتصاد (%)
الأردن	142	8	329	19.1
الإمارات	40	1	348	11.3
البحرين	41	10	93	23
تونس	282	9	524	17
الجزائر	125	1	479	5.4
جزر القمر	4	2	9	5.5
السعودية	227	3	738	8.6
السودان	39	1	361	7.1
سوريا	476	7	1.017	14.2
عمان	33	3	107	10.1
قطر	11	2	62	13
الكويت	29	2	132	7.1
لبنان	60	5	198	14.7
ليبيا	52	3	267	15.8
مصر	1505	7	2.816	13.7
المغرب	942	9	1.658	15.5
اليمن	90	2	428	7.7

Source: World Travel& Tourism Council (2007): World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.

ملحق (3/12) : أداء الاستثمار السياحي في بعض الدول العربية لعام 2007

	نسبة الاستثمار السياحي من الاستثمار المحلي الإجمالي (%)	معدل النمو %
الأردن	17.9	1.7
الإمارات	30.6	15.7
البحرين	6.4	51.9
تونس	16.9	1.7
الجزائر	5.9	9.2
جزر القمر	24.6	-20.7
السعودية	6.5	11
السودان	32.9	5.6
سورية	7.4	2
عمان	7.2	17.3
قطر	13.6	17.6
الكويت	8.7	25.4
لبنان	11.8	12
ليبيا	28.7	12.9
مصر	16.3	10.6
المغرب	13	4.9
اليمن	10.8	7.8

Source: World Travel& Tourism Council (2007): World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research.

ملحق (4/12) : توزيع الطاقة الفندقية حسب فئات التصنيف الفندقي لبعض الدول العربية لعام 2005

الدول العربية	فئات الفنادق						إجمالي عدد الفنادق
	نجمة واحدة	نجمتان	ثلاثة نجوم	أربعة نجوم	خمسة نجوم	أخرى	
الأردن	63	49	43	22	21	270	468
الإمارات		126	107	71	62		366
البحرين	8	37	24	16	7		92
تونس	41	116	215	153	54	221	800
الجزائر	42	62	67	22	10	831	1 034
السعودية		332	448	191	59	19	1 049
سورية	227	156	57	39	17	70	566
عمان	85	21	14	16	6	10	152
قطر	3	4	17	7	4		35
الكويت	17	3	5	11	9		45
مصر	122	175	219	162	121	232	1 031
المغرب	116	155	147	128	39	397	982
اليمن	261	139	93	38	8	153	692

المصدر: جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.

ملحق (5/12) : نسبة الإشغال الفندقي (%) حسب فئات الفنادق في بعض الدول العربية (سنوات مختلفة)

الدول العربية	فئات الفنادق				
	نجمة واحدة	نجمتان	ثلاثة نجوم	أربعة نجوم	خمسة نجوم
الأردن 2005	23	29	40	56	60
الإمارات 2003		63	65	71	69
البحرين 2005	27	36	49	65	69
تونس 2002	25	38	44	50	45
السعودية 2005		48	47	49	62
سوريا 2005	97	38	48	53	63
قطر 2005	27	33	35	55	62
مصر 2001	45	60	65	73	75
المغرب 2004	21	23	36	48	48

المصدر: جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.

ملحق (6/12) : مساهمة الناتج السياحي (مباشر وغير مباشر) %
من الناتج المحلي الإجمالي، ومضاعف الناتج السياحي
لبعض الدول العربية 2007

	ناتج مباشر %	ناتج غير مباشر %	مضاعف الناتج السياحي (عدد مرات)
الأردن	8.6	12.2	2.4
الإمارات	0.9	11	13.2
البحرين	7.6	12.4	2.6
تونس	9.3	8.8	1.9
الجزائر	1.5	4.8	4.2
جزر القمر	2.8	4	2.4
السعودية	1.9	6.2	4.3
السودان	1	7.6	8.6
سوريا	5.9	7.5	2.3
عمان	2.2	7.3	4.3
قطر	1.6	11.1	7.9
الكويت	1.1	6.2	6.6
لبنان	4.4	10.7	3.4
ليبيا	2.2	14.7	7.7
مصر	8.7	7.6	1.9
المغرب	10	7.9	1.8
اليمن	1.9	7.3	4.8

Source: World Travel& Tourism Council (2007): World Travel & Tourism: Navigating The Path Ahead, The 2007 Travel and Tourism Economic Research

ملحق (7/12) : التزامات بعض الدول العربية في تحرير خدمات القطاع السياحي

	الدولة وتاريخ الانضمام	الأردن إبرايل 2000	الإمارات إبريل 1996	البحرين يناير 1995	تونس مارس 1995	جيبوتي مايو 1995	السعودية 2006	عمان نوفمبر 2000	قطر يناير 1996	الكويت يناير 1995	مصر يونيو 1995	المغرب يناير 1995	موريتانيا مايو 1995
الخدمات المساندة لأنشطة المشاركة بالوقت		√											
تأجير سفن نقل الركاب (بدون قبطان)		√					√						
تأجير طائرات نقل الركاب (بدون قبطان)							√						
تأجير السيارات (بدون سائق)							√						
تأجير معدات وآليات معينة		√					√						
الترخيص للصيد البري		√					√	√		√			
الترخيص للصيد البحري								√		√			
تنظيم المعارض التجارية والمؤتمرات		√	√				√	√		√			
التأمين للمسافرين (على الحياة والصحة)		√		√			√	√					
التأمين للمسافرين (أنواع التأمين الأخرى)		√		√			√	√	√				
تمويل المسافرين		√	√	√			√	√	√	√			
صرف العملات		√	√	√			√	√	√	√			
الفنادق والمطاعم		√	√		√	√	√	√	√	√	√	√	√
وكلاء السفر ومشغلي الرحلات		√			√		√	√		√	√	√	√
المرشدون السياحيون			√				√			√	√	√	√
الترفيه (خدمات الحدائق والمتنزهات العامة)		√					√			√			
المكتبات والمتاحف والخدمات الثقافية		√											
الرياضة وغيرها من خدمات الترويح		√								√			
نقل الركاب بحراً		√					√	√					
تأجير المراكب البحرية مع قبطانها		√					√						
صيانة وإصلاح المراكب البحرية		√					√						
الخدمات المساندة للنقل البحري							√						
خدمات صيانة وإصلاح الطائرات		√					√	√					
الخدمات المساندة للنقل الجوي		√						√					
خدمات النقل بالسكك الحديدية							√						
الخدمات المساندة للنقل بالسكك الحديدية							√						
خدمات النقل المكملة لوسائل النقل		√						√					

المصدر : منظمة التجارة العالمية (2005).

ملحق (8/12) : ترتيب بعض الدول العربية في مؤشر تنافسية السياحة العالمي لعامي 2007 و2008

الدول العربية التي يشملها المؤشر	المؤشر العام				المؤشرات الفرعية							
					الإطار التنظيمي				بيئة العمل والبنية الأساسية			
	2007		2008		2007		2008		2007		2008	
	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
الأردن	46	4.52	53	4.21	30	5.09	36	5.06	54	3.65	60	3.64
الإمارات	18	5.09	40	4.39	18	5.28	44	4.87	19	4.68	27	4.69
البحرين	47	4.45	48	4.29	61	4.24	68	4.36	34	4.24	28	4.64
تونس	34	4.76	39	4.41	12	5.34	25	5.28	47	3.77	49	3.86
الجزائر	93	3.67	102	3.5	89	3.81	99	4.01	93	2.82	93	2.97
السعودية			82	3.68			106	3.83			55	3.78
سوريا			94	3.58			74	4.26			97	2.93
عمان			76	3.77			88	4.07			58	3.7
قطر	36	4.71	37	4.44	34	5.04	43	4.9	39	4.1	35	4.5
الكويت	67	4.08	85	3.67	71	4.07	105	3.88	50	3.71	53	3.82
ليبيا			104	3.45			75	4.26			115	2.66
مصر	58	4.24	66	3.96	50	4.52	58	4.54	60	3.51	69	3.47
المغرب	57	4.27	67		3.91	4.6	55	4.59	72	3.27	75	3.32
موريتانيا	92	3.71	122	3.1	95	3.68	117	3.6	97	2.8	120	2.59

البشر والثقافة والموارد الطبيعية			
2007		2008	
الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة
58	4.82	64	3.92
24	5.31	89	3.62
54	4.86	69	3.88
37	5.15	57	4.08
97	4.37	98	3.52
		107	3.43
		95	3.55
		96	3.54
49	4.99	65	3.92
86	4.46	119	3.31
		106	3.43
68	40.7	70	3.86
52	4.93	72	3.81
74	4.67	125	3.11

Source: World Economic Forum (2007), Travel and Tourism Competitiveness Report 2007, Ed. By; J. Blanke and Th. Chiesa. Geniva.

World Economic Forum (2008), The Travel and Tourism Competitiveness Report 2008: Balancing Economic Development and Environmental Sustainability Ed. By; J. Blanke and Th. Chiesa. Geniva.

ملحق (9/12) : الأهمية النسبية للسياحة العربية في عدد من الدول العربية (سنوات مختلفة)

	الليالي السياحية (%) من الإجمالي	عدد السياح (%) من الإجمالي
الأردن 2005	47.3	38.4
الإمارات 2003	27	30.1
تونس 2002	3.6	9.1
الجزائر 2005	15	16.3
السعودية 2005	--	72.9
سوريا 2005	62.3	62.7
عمان 2005	19.2	18.6
فلسطين 2005	1.3	2.1
قطر 2005	41	40
الكويت 2004	42.3	51.7
لبنان 2002	--	43.9
مصر 2005	26.1	19.8
المغرب 2004	4.2	4.1
اليمن 2005	72.9	71.7

المصدر: جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.

ملحق (10/12) : التوزيع النسبي للسياح العرب حسب دوافع السفر في بعض الدول العربية لعام 2005

(% نسبة مئوية)

دوافع السفر	الأردن	البحرين	الجزائر	السعودية	سورية
الراحة والترفيه والعطلات	6.8	92.4	91.4	6.4	40.0
زيارة الأصدقاء والأقارب	18.5	0.5	0.0	17.3	25.0
العمل التجاري والمهني	3.2	4.5	7.7	22.9	15.0
العلاج الصحي	3.4	0.0	0.0	0.0	0.0
دراسة	0.5	0.0	0.0	0.0	0.0
الدين والحج	0.0	0.0	0.0	39.0	15.0
العلاج الصحي	0.0	0.0	0.0	0.0	2.5
أخرى	67.6	2.6	0.9	14.4	2.5
إجمالي	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0

المصدر: جامعة الدول العربية (2007): النشرة الإحصائية للسياحة في دول الوطن العربي، العدد السادس.